

Distr.: General
23 June 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

البنود ٤٦ و ١١٨ و ١٢٠ و ١٢٢ و ١٢٤ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٦ من جدول الأعمال التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ جدول الأنصبة المقررة لقسمته نفقات الأمم المتحدة إدارة الموارد البشرية الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الاستثمار في الأمم المتحدة لتصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي:
الاختصاصات المستكملة للجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

التقرير المؤقت للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام التفصيلي المعنون "الاستثمار في الأمم المتحدة لتصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي: الاختصاصات المستكملة للجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة (A/60/846/Add.7).



٢ - ويُعد ذلك التقرير من قبيل المتابعة لقرار الجمعية العامة المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات تفصيلية بشأن إنشاء لجنة استشارية مستقلة للرقابة، والقرار ٢٤٨/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الذي قررت فيه الجمعية إنشاء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة لمساعدة الجمعية العامة في الاضطلاع بمسؤولياتها المتعلقة بالرقابة، وطلبت فيه إلى الأمين العام أن يقترح اختصاصات تلك اللجنة، وأن يكفل اتساقها مع نتائج الاستعراض الجاري للرقابة، وأن يقدم تقريراً إلى الجمعية في الجزء الثاني من دورتها الستين المستأنفة عن الاحتياجات ذات الصلة من الموارد.

٣ - ووفقاً للمذكور في الفقرة ٣ من تقرير الأمين العام، يتضمن ذلك التقرير استكمالاً للاختصاصات المقترحة للجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، ناتجاً عن الاستعراض الخارجي المستقل للإدارة والرقابة. ووقت كتابة هذا التقرير، لم تكن اللجنة الاستشارية قد تلقت تقرير الأمين العام عن الإدارة والرقابة.

٤ - ووفقاً للمشار إليه أعلاه، فإن تقرير الأمين العام يعد استجابة لطلب محدد من الجمعية العامة، ويمكن، بهذه الصفة، أن يُنظر فيه بمفرده. بيد أنه اتساقاً مع الرأي الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٧ من تقرير سابق لها (A/60/7/Add.23)، تشير اللجنة إلى أن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة تمثل جزءاً لا يتجزأ من الجهاز الشامل للإدارة، وأن تطويرها كمؤسسة، بما في ذلك صياغة اختصاصاتها، ينبغي أن يتم في سياق الاستعراض الأوسع نطاقاً للرقابة والإدارة. وعلاوة على ذلك، تُذكر اللجنة الاستشارية بما أوردته في تلك الفقرة نفسها من أن النتائج التي سينتهي إليها استعراض الإدارة يمكن أن تؤثر بدرجة كبيرة على مهام اللجنة المقترحة وولايتها واختصاصاتها. وفي هذا الصدد تُذكر اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام قد طلب إليه أن يكفل الاتساق مع نتائج الاستعراض الجاري بشأن الرقابة (انظر الفقرة ٢ أعلاه). وتؤكد اللجنة أيضاً على الأجزاء ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٢٥٤/٦٠ المؤرخ ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦ بشأن استعراض الإدارة وهيئات الرقابة.

٥ - وفي إطار مسألة متصلة بذلك، تشير اللجنة الاستشارية إلى لجنة الرقابة الداخلية التي أنشأها الأمين العام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (انظر ST/SGB/2005/18). ولدى استفسار اللجنة بهذا الشأن، أفيدت بأن لجنة الرقابة تلك لم تشكل بعد.

٦ - وتود اللجنة الاستشارية أن تشير إلى أنها تعتمزم النظر في تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن ثغرات الرقابة في منظومة الأمم المتحدة، مقروناً بالتعليقات ذات الصلة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (A/60/860 و Add.1).

٧ - وقد أيدت اللجنة الاستشارية بأن مجلس مراجعي الحسابات يعكف حالياً على التحقق من تأثير الاختصاصات المنقحة المقترحة للجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة على استقلال المجلس طبقاً للمادة السابعة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة (ST/SGB/2003/7).

٨ - ونظراً إلى ما ذكر أعلاه من أن التقرير المتعلق بالإدارة والرقابة ليس متاحاً للجنة الاستشارية، فإن ملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها الواردة في الفقرات التالية هي بالضرورة ملاحظات وتوصيات ذات طبيعة أولية.

٩ - وفي ظل هذه الظروف، ستحتفظ اللجنة الاستشارية بتعليقها على الاختصاصات المقترحة للجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، بما في ذلك ولايتها وتشكيلها وعمليات الانتقال ومؤهلات الخبراء، لحين إتاحة تقارير الأمين العام بشأن الرقابة والإدارة للجنة الاستشارية ثم نظرها فيها.

١٠ - وترد الاحتياجات اللازمة من الموارد للجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة في الفقرات من ١٤ إلى ١٦ من تقرير الأمين العام. وفي الفقرة ١٥ من ذلك التقرير، يُطلب رصد مبلغ قدره ٢٧١ ٩٠٠ دولار لتغطية تكاليف وظيفة واحدة برتبة مد-١ ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ ووظيفة من فئة الخدمات العامة، لتوفير الدعم الإداري واللوجستي لعمل اللجنة. وللأسباب المبينة أعلاه، لا يتسنى للجنة الاستشارية حتى الآن الإذلاء بأي بيان بشأن الاقتراحات المحددة للأمين العام فيما يتعلق بالملك. بيد أن اللجنة الاستشارية تشير إلى أنه بمجرد اعتماد اختصاصات اللجنة، بل وقبل أن يتولى أعضاؤها مهام مناصبهم، يرجح أن تكون هناك حاجة إلى بعض الأعمال التحضيرية من أجل تنظيم ترتيبات الدعم اللازم للجنة، ريثما تبت الجمعية العامة في عدد موظفي أمانة اللجنة ومستويات رتبهم. ولذا توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة، في هذه المرحلة، على رصد مساعدة مؤقتة عامة تكافئ ستة أشهر من العمل في الرتبتين ف-٥ و ف-٣ وفي فئة الخدمات العامة.

١١ - ويرد في الفقرة ١٦ من تقرير الأمين العام بيان الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف والمقدرة بمبلغ ٦٨٤ ٧٠٠ دولار. وتوصي اللجنة الاستشارية بإرجاء النظر في هذه الاحتياجات ريثما تتخذ الجمعية العامة المقررات اللازمة بشأن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة. وترى اللجنة الاستشارية، والحال كذلك، أن من المفيد أن يقوم الأمين العام، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بتحديد المرشحين المحتملين، منعا لحدوث تأخير لا لزوم له في وضع اللجنة قيد التشغيل بمجرد أن تتخذ الجمعية العامة المقررات

ذات الصلة. بيد أن اللجنة الاستشارية تعتقد أن الأمين العام ليس بحاجة إلى اعتماد إضافي لبدء هذا العمل في هذه المرحلة.

١٢ - وفي مسألة متصلة بهذا الموضوع، تعيد اللجنة الاستشارية تأكيد ملاحظتها التي مؤداها أن كفالة الاستقلال التشغيلي والميزانوي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أمر في غاية الأهمية، وأن الجمعية العامة قد ترغب، كتدبير مؤقت، في أن تأذن للمكتب بأن يقدم ميزانيته إلى الجمعية عن طريق اللجنة الاستشارية (A/60/7/Add.23، الفقرة ١٨).